

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٩٥

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، يوم الثلاثاء، ٢ آب/أغسطس ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: السيد بيوتر ستاتشانزيك.....(بولندا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-10045(A)



* 1 7 1 0 0 4 5 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٩٥ لمؤتمر نزع السلاح. أصحاب السعادة، الزملاء الأعزاء، السيدة سليمان، سيداتي وسادتي، اسمحو لي أن أرحب بكم جميعاً أحر الترحيب بعد انتهاء العطلة الصيفية. وآمل أنكم قد قضيتهم وقتاً ممتعاً وأخذتم قسطكم من الراحة والاستجمام. واسمحو لي، بوجه خاص، أن أرحب ترحيباً حاراً بالممثلة الدائمة الجديدة لجنوب أفريقيا لدى مؤتمر نزع السلاح، سعادة السفيرة نوزيفو جويس مكسكاتو - ديسيكو.

نضطلع الآن بواجباتنا في رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة. وقبل أن أنتقل إلى الحديث عن الأيام القادمة، اسمحو لي أن أستعرض بإيجاز مجريات الأسبوع الأول من رئاستنا في حزيران/يونيه. فقد اقترحت رسمياً، في الجلسة العامة ١٣٩٤ المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه، مشروع المقرر المتعلق بوضع برنامج عمل وارد في الوثيقة CD/WP.595. ولكن ذلك لم يحظ، للأسف، بتوافق الآراء. وأود أن أشدد على أن الوضع السائد في المؤتمر كان ولا يزال الباعث الرئيسي لنشاطنا، وينبغي أن يجبرنا المأزق الذي طال أمده إلى البحث عن حلول للخروج من هذا الوضع. وهذا هو السبب الذي دعانا إلى اقتراح الاتفاق على برنامج عمل استناداً إلى ما نرى أنه أفضل المقترحات الواعدة. ولم تكمل تلك المحاولة بالنجاح. وهو ما يشكل، في رأينا، إشارة قوية ودلالة على حسن النية داخل المؤتمر بأكمله.

وقد أوشكت دورة المؤتمر لهذا العام على الانتهاء. ومع ذلك، فإنني أظل منفتحاً لإجراء المزيد من المشاورات بشأن برنامج للعمل، ولا أزال مستعداً للاجتماع والتشاور مع أي وفد من الوفود حتى نُعدّ أنفسنا إعداداً أفضل للدورة المقبلة. وستكتسي أية أفكار عملية تمهد السبيل لتحسين التعاون خلال العام المقبل أهمية قصوى. وأعتقد أننا بحاجة إلى إجراء المزيد من المناقشات الصادقة التي ستؤدي إلى الوصول إلى تفاهم متبادل. وعلى نحو ما أوضحنا في حزيران/يونيه، فنحن نعترم الشروع في مناقشات داخلية في إطار المؤتمر بشأن التحديات الدولية الرئيسية التي تثيرها عمليات نزع السلاح، وهي المناقشات التي يمكن أن تستمر في إجراءات الرئاسات التالية. ولذلك، نقترح عقد جلسة عامة غير رسمية في ٩ آب/أغسطس، في صورة حلقة دراسية، بشأن هذه المسألة. وقد دعونا خبيرين اثنين لمعالجة التحديات التي تواجه نزع السلاح، وهما السيدة توغزان كاسينوفا من كازاخستان، وهي تعمل في مؤسسة كارنيغي للسلام في واشنطن العاصمة، والسيد لوكاس كولزا من بولندا، وهو يعمل في شبكة القيادة الأوروبية في لندن. ونتوقع أشد التوقع مشاركة نشطة من جانب جميع الدول الأعضاء في المؤتمر، ولا سيما الدول النووية منها. ونشجعكم على الإعراب عن آرائكم. وستتلقون اليوم، وعلى الأرجح خلال هذا المساء، معلومات موجزة عن تفاصيل هذا الحدث.

وأود الآن أن أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في مخاطبة المؤتمر هذا الصباح. وتضم قائمة المتكلمين الوفود التالية: جنوب أفريقيا، والصين والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة. وأعطي الكلمة الآن لسعادة السفيرة مكسكاتو - ديسيكو من جنوب أفريقيا.

السيدة مكسكاتو - ديسيكو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): سيادة الرئيس، يود وفدي أن يهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح ويود أن يؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين. وأود شخصياً أن أشكركم على كلمات الترحيب اللطيفة التي تفضلتم بها.

وهذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في هذه الهيئة التاريخية بصفتي الممثلة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف. وإنه فعلاً لشرف عظيم لي أن أمثل بلدي في المؤتمر، وإنني أتطلع إلى العمل مع جميع زملائي من أعضاء

المؤتمر خلال السنوات المقبلة. وقد توليت مسؤولياتي الجديدة في وقت صعب من تاريخ هذه الهيئة التي حرمت منذ فترة طويلة من فرصة الاضطلاع بدورها الحقيقي بوصفها المحفل العالمي الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. ونظراً للجمود الذي دام سنوات عديدة، فقد بدأ الكثيرون، داخل هذا المؤتمر وخارجه، في التشكيك في أهميته كمحفل تفاوضي. وقد أحرز في السنوات التي انقضت منذ انتهاء الحرب الباردة تقدم كبير في المضي قدماً بعدد من المسائل المدرجة على جدول الأعمال الدولي، ليس أقلها تلك المتعلقة باعتماد صكوك مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية، ومعاهدة تجارة الأسلحة. وقد أحدثت بعض هذه الصكوك بالفعل تغييراً ملموساً في حياة الناس الذين تضرروا أشد التضرر من الأثر العشوائي واللاإنساني لبعض الأسلحة، بما في ذلك في القارة الأفريقية. وقد عززت صكوك أخرى المعايير الدولية في مجال الأسلحة النووية والتقليدية على حد سواء. ولم تعتمد هذه الهيئة، مع الأسف، أي صك من هذه الصكوك التي وضعت خصيصاً لتحقيق لهذا الغرض.

ويعلق بلدي أهمية كبيرة على اتخاذ القرارات بتوافق الآراء. وحيث إن انضمام جميع الدول إلى الاتفاقات المتعددة الأطراف يُعبّر أقوى تعبير عن المعايير الدولية، فينبغي أن يظل توافق الآراء هو الهدف الذي نصبو إلى تحقيقه دوماً. ولكن حينما يُستخدم مفهوم توافق الآراء بطريقة تسمح لأقلية صغيرة بأن تعترض على تجسيد إرادة الأغلبية الساحقة، فعلياً أن نشكك في هذه الممارسة. وينطبق ذلك أيضاً على الطريقة التي نؤدي بها أعمالنا في المؤتمر. ولا نعتقد أن قاعدة توافق الآراء في المؤتمر تهدف إلى كبح التقدم. بل على العكس من ذلك، فهي تتطلب منا جميعاً إبداء أقصى قدر من المرونة من خلال مراعاة آراء جميع الدول ومصالحها وأولوياتها. وحينما نتجاهل أيضاً توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تدعونا إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز السلم والأمن الدوليين عن طريق التفاوض بشأن تدابير ملزمة قانوناً، فإننا سنتحمل جميعاً تكاليف باهظة نتيجة لذلك. ولا يُزعزع ذلك مصالحنا الأمنية الجماعية فحسب، بل يقوض أيضاً تعددية الأطراف. وعلى الرغم من أن جميع الدول ليست على استعداد للانضمام فوراً إلى الصكوك التي تسنى التفاوض بشأنها في هذا المحفل، فإن ذلك لا ينبغي أن يحول بيننا وبين الاضطلاع بالمهمة التي أسندت إلينا. ولماذا لا نؤيد بدء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر المواد الانشطارية أو اتفاقية للأسلحة النووية أو معاهدة إطارية إذا كانت الغالبية العظمى من الدول مستعدة لتأييد هذه المعايير الأسمى؟ أم ينبغي لنا تفسير ذلك على أنه مؤشر على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تعد مهتمة بالسعي إلى نزع السلاح النووي، بما يتعارض مع التزاماتها القانونية وجميع الالتزامات السياسية؟ ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن المفاوضات المتعلقة بمسائل رئيسية أخرى مدرجة على جدول أعمال المؤتمر، من قبيل مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ومن المعترف به على نطاق واسع أن نظام عدم الانتشار النووي يتعرض لضغوط كبيرة. ولا يرجع السبب في ذلك إلى عدم صدور وثيقة ختامية في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، أو إلى الجمود القائم منذ ٢٠ سنة في مؤتمر نزع السلاح. وهو ثمرة للجهود المستمرة التي يبذلها البعض لإعادة تفسير التزاماتهم القانونية بشأن نزع السلاح النووي والالتزامات التي قطعوها في هذا الصدد. ويشكل ذلك إنكاراً لحقيقة أن الأسلحة النووية تشكل تهديداً وجودياً للبشرية وأن الكيل بمكيالين لا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق نتائج متسقة وطويلة الأجل. ولا يمكن أن تصدر حجج موثوقة تفند الانتشار عن أولئك الذين يمجدون فضائل

مزعومة للأسلحة النووية بذريعة أنها توفر الأمن وأنها تحمي من خطر اندلاع حرب عالمية أخرى، أو أنها تشكل بطريقة ما رادعاً ضد التهديدات المعاصرة. ولقد آن الأوان كي نعترف بأن الحجج المؤيدة للاحتفاظ بالأسلحة النووية لا تصلح إلا أن تكون عاملاً مشجعاً للانتشار وتقويض نظام عدم الانتشار النووي.

وتصل إلى مسامعنا أحياناً حجج تفيد بأن من غير الممكن فصل هذه الهيئة عن البيئة الخارجية التي تعمل فيها وأن الظروف لا تفضي إلى إحراز تقدم. ومع ذلك، فحينما نسمع الدعوات المستمرة والواسعة النطاق التي تنادي بإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي، فإنها تُستبعد ويُصرف انتباهنا إلى المصالح الأمنية المتصورة لحفنة من الدول.

ولا يمكن، سيادة الرئيس، لهذا الوضع أن يستمر. فقد أنشئت هذه الهيئة لوضع معايير جديدة لضمان عالم أفضل ومستقبل أحسن للأجيال القادمة. ولو انتظرنا التفاوض بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية أو اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى حين إزالة جميع هذه الأسلحة، فإننا سنظل في حالة انتظار. و عوضاً عن ذلك، فقد شرعنا، على الرغم من تحفظ بعض الدول الحائزة على هذه الأسلحة، في المفاوضات ووقعنا هذه الصكوك التي أسهمت بالتأكيد في تحقيق الأمن الدولي. وقد وصمت هذه الصكوك هذه الأسلحة وأتاحت لنا العمل بعزم من أجل إزالتها بالكامل.

وأنا أمثل بلداً أدار ظهره للأسلحة النووية وينعم اليوم بالسلم والأمن في منطقتيه وفي العالم. فالأسلحة النووية ليست فقط معيبة وغير أخلاقية بطبيعتها، نظراً للآثار الكارثية المترتبة على استخدامها، ولكنها تستعمل أيضاً كأدوات للتهديد والاضطهاد. وعلى نحو ما رأينا منذ عام ١٩٤٥، فقد ثبت أن الأسلحة النووية لا تردع النزاعات والحروب أو الإرهاب أو أية تهديدات رئيسية أخرى للسلم والأمن الدوليين. و عوضاً عن ذلك، فقد جعلت النزاعات أكثر خطورة وأسهمت إسهاماً كبيراً في انعدام الأمن. ومن ثم، فلا مكان لهذه الأسلحة في العالم الذي نصبو إليه ويستحقه أطفالنا.

وفي الختام، نرحب، سيادة الرئيس، بالجهود والمقترحات التي طرحت بالفعل خلال هذه الدورة من المؤتمر بهدف استئناف العمل الموضوعي. وإن وفد بلدي وأنا شخصياً على استعداد للعمل مع جميع الوفود خلال فترة تقلدي لهذا المنصب في جنيف لكسر الجمود واستعادة الثقة في هذه الهيئة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة جنوب أفريقيا على بياحها وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهتها إلى شخص الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لسعادة السفير فو كونغ ممثل الصين.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): سيادة الرئيس، يود الوفد الصيني أن يبدأ كلمته بالإعراب عن انزعاجه البالغ من الهجمات الإرهابية العديدة التي وقعت في فرنسا وألمانيا وأفغانستان والصومال وسوريا على مدى الأسابيع القليلة المنصرمة، وأسفرت عن سقوط عدد كبير من القتلى وجرحى. وندين بشدة أعمال الإرهاب، ونعرب عن أسانا العميق لضحايا هذه الأعمال، ونعرب كذلك عن خالص تعازينا للمصابين وأسرى الضحايا. وتقاوم الصين بحزم الإرهاب بجميع أشكاله وتظل مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي من أجل تعميق التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والمشاركة في حماية السلامة الشخصية لشعوب العالم والحفاظ على السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

سيادة الرئيس، لقد عملتم بجدّ، منذ توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، على وضع برنامج عمل للمؤتمر حتى يتاح الشروع، في أقرب وقت ممكن، في العمل الموضوعي بشأن مختلف البنود. وتعرب الصين عن تقديرها لذلك. وستعاون الوفد الصيني معكم مثلما فعل في الماضي. وأود الآن أيضاً أن أرحب بالمثلثة الدائمة لجنوب أفريقيا؛ ويتطلع وفد بلدي إلى إقامة علاقة عمل جيدة مع وفد جنوب أفريقيا.

وفي ٢٥ حزيران/يونيه من هذا العام، وقّع الرئيس شي جينبينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية، والرئيس فلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، بياناً مشتركاً بشأن تعزيز الاستقرار الاستراتيجي العالمي. ونظراً للأثار الهامة المترتبة على ذلك البيان المشترك من أجل الدفع قدماً بعملية تحديد الأسلحة على الصعيد المتعدد الأطراف فضلاً عن أعمال المؤتمر، فقد طلب الوفدان الصيني والروسي مؤخراً إلى أمانة المؤتمر أن توزعه كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر. وأود الآن أن أقدم لمحة عامة موجزة عن محتوى هذا البيان المشترك.

ويعلق الزعيمان الصيني والروسي أهمية كبرى على الحفاظ على التوازن والاستقرار الدوليين والإقليميين. ويلاحظان في بيانهما المشترك أن العوامل التي تؤثر سلباً على الاستقرار الاستراتيجي العالمي آخذة في الازدياد؛ وتسعى بعض البلدان والتحالفات العسكرية والسياسية إلى تحقيق ميزة حاسمة في المجال العسكري ومجال التكنولوجيا العسكرية من أجل استخدام القوة العسكرية لخدمة مصالحها الخاصة في الشؤون الدولية. ويزعزع ذلك نظام الاستقرار الاستراتيجي العالمي ويتعارض مع مفهوم تحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة.

ويشدد الزعيمان على أن بعض البلدان والتحالفات تصر، في إطار سعيها إلى إحراز تفوق عسكري، على رفض مناقشة مسألة تخفيض وتحديد الأسلحة التي تكفل لها الميزة العسكرية الحاسمة التي تحظى بها، وهو ما يشكل عاملاً هاماً يسهم في اختيار التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين. وتثير التطورات في مجال المنظومات المضادة للقذائف الجزر أيضاً، مع تطوير المنظومات الاستراتيجية المضادة للقذائف ونشرها بشكل انفرادي، وهو ما يؤثر سلباً على التوازن الاستراتيجي والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وتعارض الصين وروسيا بشدة نشر قوى غير إقليمية، بذريعة من المخاوف الوهمية، لمنظومة القذائف البرية "أيجيس أشور" في أوروبا ونظام الدفاع الصاروخي على ارتفاع عال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويمكن أن يؤدي تطوير وتصنيع منظومة "الضربة العالمية الخاطفة" وغيره من الأسلحة الهجومية الطويلة المدى والموجهة بدقة إلى إلحاق ضرر بالغاً بالتوازن والاستقرار الاستراتيجيين.

وهناك خطر متزايد يتمثل في أن الفضاء الخارجي سيُسلّح ويُحوّل إلى منطقة نزاع عسكري، بالإضافة إلى خطر حصول الجهات الفاعلة من غير الدول على أسلحة كيميائية وبيولوجية بغرض ارتكاب أعمال إرهابية وأفعال تطرف عنيف. ومن ثم، فإن صياغة مؤتمر نزع السلاح لاتفاق دولي ملزم قانوناً ويكفل عدم تسليح الفضاء الخارجي، استناداً إلى مشروع المعاهدة الصينية - الروسية المتعلقة بمنع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، فضلاً عن المفاوضات بشأن مشروع اتفاق يحظر الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، تكتسي أهمية كبرى.

ويشير الزعيمان أيضاً إلى أن تحديد الأسلحة يشكل وسيلة هامة لتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين. ويجب أن تلتزم أية تدابير تُتخذ في هذا المجال بالمبادئ الأساسية المنصوص عليها في الوثيقة الختامية التي اعتمدها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨. ولا تزال هذه المبادئ وجيهة تماماً. وينبغي أن يكون نزع السلاح وتحديد الأسلحة عادلين ومتوازنين وينبغي لهما تعزيز أمن كل بلد. ولا يمثل الاستقرار الاستراتيجي مفهوماً عسكرياً بحتاً في مجال الأسلحة النووية؛ ويتعين على المجتمع الدولي أن ينظر في الاستقرار الاستراتيجي على نطاق أوسع في السياق العام للعلاقات الدولية.

وعليه، ينبغي لجميع البلدان ومجموعات البلدان أن تتقيد، في المجال السياسي، بتقيداً صارماً بمقاصد ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق باستخدام القوة العسكرية والتدابير القسرية، وأن تحترم الحقوق والمصالح المشروعة لجميع البلدان والشعوب لدى حل القضايا الساخنة على الصعيدين الدولي والإقليمي، وتعارض التدخل في الشؤون السياسية للبلدان الأخرى.

وفي المجال العسكري، يجب على جميع البلدان الاحتفاظ بقوتها العسكرية عند أدنى مستوى ضروري لضمان أمنها الوطني؛ والامتناع عن القيام بأية أعمال قد ينظر إليها أعضاء آخرون في المجتمع الدولي على أنها تهديدات لأمنهم القومي، وهو ما يدفعهم إلى استعادة التوازن المتضرر عن طريق اتخاذ تدابير مضادة من قبيل بناء جيوشهم وإنشاء تحالفات عسكرية - سياسية أو توسيع نطاقها؛ وتعزيز الثقة والتعاون المتبادلين بحل النزاعات من خلال الحوار الإيجابي والبناء.

وتهدف هذه المبادئ إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار في العالم. وتناشد الصين وروسيا بصورة مشتركة جميع أعضاء المجتمع الدولي استخدام هذه المبادئ كأساس لإجراءاتها، وتطلان على استعداد لتعزيز الحوار والتعاون وعمليات التبادل مع المجتمع الدولي على هذا الأساس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الصين على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى شخص الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي، السيد دينيس دافيدوف.

السيد دافيدوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيادة الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أقول إن الاتحاد الروسي على استعداد لمواصلة العمل لكسر الجمود الذي يعاني منه مؤتمر نزع السلاح. ونحن مستعدون لدعم الجهود التي تبذلونها في هذا الصدد. وأود أيضاً أن أرحب بالممثلة الدائمة الجديدة لجنوب أفريقيا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف في المؤتمر، وأتمنى لها كل النجاح في عملها وأكد لها استعدادنا للعمل معها.

ونعرض اليوم على مؤتمر نزع السلاح، مع زملائنا من الصين، في صورة وثيقة رسمية تحت الرمز CD/2066، البيان المشترك لرئيس الاتحاد الروسي ورئيس جمهورية الصين الشعبية بشأن تعزيز الاستقرار الاستراتيجي العالمي، الموقع في بيجين في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقد سبق للسيد فو كونغ، الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية، أن تحدث في هذا الصدد. ونود، من جانبنا، أن نضيف بضع كلمات.

وقد اتخذت مسألة دعم الاستقرار الاستراتيجي، في السنوات الأخيرة، بعداً ملحاً من جديد. ومن الواضح الآن أن هذه المسألة تهم مؤتمرنا الذي ظلت مفاوضاته مجمدة إلى حد كبير لعدم تيقن العديد من الدول من أن أمنها سيكون مضموناً على النحو الواجب. وقد حدث فقدان واضح للثقة، وتزايدت العوامل التي تؤثر سلباً على الاستقرار الاستراتيجي العالمي تزايداً مطرداً.

وبذلت بعض الدول والكتل العسكرية - السياسية محاولات مثيرة للقلق لإحراز تفوق عسكري وتقني. ونرى أن استحداث منظومة دفاع عالمي مضاد للقذائف ومنظومات هجومية عالمية خاطفة وغيرها من الأسلحة البعيدة المدى والعالية الدقة التي يمكن أن تصل إلى أهدافها بسرعة في أي نقطة على الأرض تشكل أمثلة على هذه المحاولات.

ونعتقد أن من غير الممكن تجاهل خطر الأسلحة التي تظهر في الفضاء. ولهذا السبب يعتقد الاتحاد الروسي والصين أن من أولويات مؤتمر نزع السلاح وضع اتفاق دولي ملزم قانوناً لضمان بقاء الفضاء الخارجي خالياً من الأسلحة. ويمكن أن يشكل مشروع المعاهدة الروسية - الصينية لمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي أساساً لذلك. ويمكن أن تكون الخطوة المؤقتة هي وفاء الدول بالتزاماتها السياسية التي تقضي بعدم البدء بنشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

ويشكل خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين تهديداً آخر للأمن الدولي. وتهدف المبادرة الروسية المقدمة لمؤتمرنا إلى وضع اتفاقية دولية لمكافحة الهجمات الإرهابية الكيميائية والبيولوجية إلى التصدي لهذا التهديد، وقد حظيت بتأييد واسع النطاق لدى الوفود.

ويهدف البيان الروسي - الصيني المشترك إلى توجيه انتباه المجتمع الدولي مرة أخرى إلى هذه المشاكل وغيرها من المشاكل التي تواجه الأمن الدولي. ونطلب من جميع الشركاء النظر بجدية في الشواغل التي يثيرها هذا البيان وأن يتخذوا الخطوات المناسبة لتفادي زيادة تدهور الأوضاع المعقدة أصلاً في العالم - من خلال بذل جهود مشتركة.

ونود أن نشدد بصفة خاصة على أننا نرى أن من الخطأ في الأساس تناول مسألة الاستقرار الاستراتيجي في سياق العلاقات القائمة بين الدول النووية فقط. وقد يقوض التوازن الحالي الهش بصورة جدية أمن جميع الدول دون استثناء. وسيكون من مصلحة الجميع تجنب ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى شخص الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة، السفير رولاند.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، أود أنا أيضاً أن أرحب بالسفيرة الجديدة لجنوب أفريقيا.

وأود أن أوجه انتباه الدول الأعضاء إلى تصويت جرى في برلمان بلدي الشهر الماضي في وقت لم يكن فيه مؤتمر نزع السلاح في دورة. وقد صوتت مجلس العموم، في ١٨ تموز/يوليه، على اقتراح قدمته الحكومة بشأن الردع النووي للمملكة المتحدة. وصوتت أعضاء المجلس، وجميعهم منتخبون ديمقراطياً، بأغلبية ٤٧٢ صوتاً مؤيداً مقابل ١١٧ صوتاً معارضاً لذلك الاقتراح. ويتألف هذا الاقتراح من عناصر مختلفة ولكنه يتضمن طلباً لالتماس دعم البرلمان فيما يتعلق بما يلي:

- أفاد تقييم الحكومة الوارد في استراتيجية الأمن القومي واستعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين لعام ٢٠١٥ بأن أقل عدد ممكن من الأسلحة النووية المستقلة والرادعة والموثوقة في المملكة المتحدة، بالاستناد إلى موقف الردع المستمر في البحر، لا يزال ضرورياً لأمن البلد في الوقت الحال، مثلما كان عليه الحال على مدى ٦٠ عاماً وما دام الوضع الأمني العالمي يتطلب ذلك، لردع أخطر التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي وطريقة حياة المملكة المتحدة وطريقة حياة حلفائها؛

• ثانياً، القرار المتعلق باتخاذ الخطوات الضرورية المطلوبة للحفاظ على الوضع الحالي من خلال الاستعاضة عن الغواصات الحالية من طراز فانغارد بأربع غواصات بديلة؛

• ثالثاً، التزام الحكومة بمواصلة العمل من أجل إقامة عالم أكثر أماناً واستقراراً، والحرص على اتخاذ خطوات رئيسية في اتجاه نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف.

وأود أن أشرح هذه العناصر الثلاثة بمزيد من التفصيل لأنها ذات صلة بالمواقف التي نتخذها هنا في المؤتمر، وفي إطار آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، وبشأن مسألتني نزع السلاح وتحديد الأسلحة بصفة أعم.

وهناك أولاً، إذن، ضرورة الإبقاء على الردع النووي للمملكة المتحدة. وتتطلب البيئة الأمنية الدولية المتقلبة التي نواجهها اليوم الإبقاء على رادعنا النووي في المستقبل المنظور. ولا تزال هناك دول أخرى تمتلك ترسانات نووية، وهناك خطر استمرار انتشار الأسلحة النووية. وهناك خطر إمكانية استخدام دول لقدراتها النووية لتهديدنا، أو محاولة عرقلة اتخاذنا للقرارات في أزمة ما أو فيما يتعلق برعاية الإرهاب النووي. وتُذكرنا التغييرات الأخيرة التي يشهدها السياق الأمني الدولي بأنه ليس بمقدورنا استبعاد المزيد من التحولات التي من شأنها أن تعرضنا، أو تعرض حلفاءنا في منظمة حلف شمال الأطلسي، لتهديد خطير. وفي السنوات القليلة الماضية، تزايدت بصورة مثيرة للقلق الخطب الروسية بشأن استخدام الأسلحة النووية وتكرار المناورات النووية المفاجئة.

وهناك تهديد من البلدان التي تسعى جاهدة إلى الحصول على قدرات نووية بصورة غير مشروعة. وقد أعربت كوريا الشمالية عن نية واضحة لتطوير سلاح نووي ونشره، وهي تواصل العمل من أجل تحقيق هذا الهدف في انتهاك صارخ لسلسلة من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وهناك مسألة زيادة الانتشار التي تؤدي إلى فرض تهديدات نووية في المستقبل لا يمكن لنا أن نتوقعها اليوم. ولا يتوقف القرار المتعلق بإمكانية الحفاظ على رادع نووي على التهديدات التي نواجهها اليوم فقط، وإنما يتوقف أيضاً على تقييم ما سيكون عليه العالم خلال العقود المقبلة.

ولقد ساعد رادعنا النووي على الحفاظ على السلام بين الدول الكبرى منذ عقود. ومن شأن التخلي عنه من جانب واحد تفويض أمننا وأمن حلفائنا؛ ولن يُحسّن ذلك من مستوى أمننا. ومثلما كتب كبير المنظرين النوويين السير مايكل كينلان في إحدى المرات: "لا يوجد بطبيعة الحال نظام أكثر أماناً من الردع، وسيكون عدم الصبر مرشداً كارثياً أثناء عملية البحث. وسيشكل هدم الهيكل الحالي، وهو هيكل غير كامل ولكنه فعال في الواقع، قبل أن يكون في متناول أيدينا هيكلأ أفضل منه، عملاً خطيراً للغاية وتصرفاً غير مسؤول".

والحفاظ على رادعنا النووي ليس ضرورياً لأمننا القومي فحسب، بل هو عامل حيوي لأمن حلفائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي مستقبلاً. وسيظل الناتو حلفاً نووياً ما دامت هناك أسلحة نووية. وتشكل القوات الاستراتيجية للحلف - ولا سيما قوات الولايات المتحدة - الضمانة العليا لأمن الحلفاء. وتضطلع القوات النووية الاستراتيجية المستقلة للمملكة المتحدة وفرنسا بدورها الرادع وتساهم في الأمن العام للحلف، ليس أقله بتوفير مراكز مستقلة تتخذ فيها القرارات وتعمل على تعقيد حسابات أي خصوم محتملين.

وأود، بعد ذلك، أن أشدد على أن الاستعاضة عن الغواصات الأربع ضروري للحفاظ على الوضع الحالي لرادعنا النووي. وأود أن أؤكد أن ذلك يتعلق بالحفاظ على رادعنا الحالي. ولا يشكل ذلك رفعا لمستوى قدراتنا. وقد صوتت برلمان المملكة المتحدة بأغلبية ساحقة لصالح الاحتفاظ بقدرة رادعة موثوقة دنيا للمملكة المتحدة من خلال الإبقاء على غواصة واحدة في البحر. ولا يغير التصويت أيضاً من أهمية الأسلحة النووية في عقيدتنا الأمنية. ويستند الردع إلى كل ما بحوزتنا من قدرات في مجالات الدبلوماسية، والسياسة الاقتصادية، وإنفاذ القانون، والقدرات الهجومية في الفضاء الإلكتروني، والوسائل السرية، وإلى قواتنا المسلحة، بطبيعة الحال. ولن نستخدم أسلحتنا النووية إلا في الحالات القصوى للدفاع عن النفس، بما في ذلك الدفاع عن حلفائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي. ولا نزال نعطي ضمانات تؤكد أن المملكة المتحدة لن تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها ضد أية دولة غير حائزة للأسلحة النووية طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا تسري هذه الضمانة على أية دولة تخرق التزامات عدم الانتشار هذه خرقاً جوهرياً، وعلى الرغم من عدم وجود تهديد مباشر حالياً للمملكة المتحدة أو لمصالحها الحيوية من الدول التي تطور أسلحة دمار شامل أخرى، مثل القدرات الكيميائية والبيولوجية - فإنها تحتفظ بحق إعادة النظر في هذه الضمانة إذا حتم ذلك تهديد أو تطوير لهذه الأسلحة ونشرها في المستقبل.

وفي الأخير، اسمحوا لي أن أتطرق إلى الالتزام الذي تعهدت فيه الحكومة مجدداً بنزع السلاح. وتلتزم بريطانيا بتهيئة الظروف اللازمة لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية بما يتماشى مع التزاماتنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونضطلع، إلى جانب النرويج وأمريكا، بدور رائد في مجال التحقق من نزع السلاح. وسنواصل الضغط من أجل اتخاذ خطوات رئيسية صوب نزع السلاح المتعدد الأطراف، بما في ذلك بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإنجاح المفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وعلاوة على ذلك، فنحن ملتزمون بالاحتفاظ بالحد الأدنى فقط من القوة التدميرية اللازمة لردع أي معتد. ولقد خفضنا مخزوننا النووية بما يزيد على النصف منذ أن بلغت ذروتها إبان الحرب الباردة في أواخر سبعينات القرن الماضي. وقد منّا، في العام الماضي، التزامنا لعام ٢٠١٠ بتخفيض عدد الرؤوس الحربية المنصوبة على كل غواصة من ٤٨ إلى ٤٠ رأساً؛ وتخفيض عدد القذائف العاملة على متن هذه الغواصات إلى ما لا يزيد عن ٨ قذائف، ولن نحتفظ بأكثر من ١٢٠ رأساً حريباً جاهزاً للتشغيل، وسنزيد من تخفيض مخزوننا من الأسلحة النووية إلى ما لا يزيد عن ١٨٠ رأساً حريباً مع حلول منتصف العقد المقبل.

ونظل عازمين على مواصلة العمل مع الشركاء على صعيد المجتمع الدولي لمنع الانتشار وإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف - أمل أن الجهود التي بذلناها هنا هذا العام قد أثبتت ذلك بالفعل - وبناء الثقة ونشر الاطمئنان بين الدول واتخاذ خطوات ملموسة من أجل إقامة عالم أكثر أماناً واستقراراً، تشعر فيه البلدان الحائزة للأسلحة النووية بأنها تستطيع التخلي عنها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على بيانه وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة، السفير وود.

السيد وود (الولايات المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، اسمحوا لي أن أرحب في البداية بالسفيرة الجديدة لجنوب أفريقيا. ويتطلع وفد بلدي وأنا شخصياً إلى العمل معكم ومع وفدكم في إطار محاولة إعادة إحياء الهيئة الموقرة إلى العمل.

سيادة الرئيس، إنني آخذ الكلمة لأردّ فقط على عدد من النقاط التي طرحت هذا الصباح. وفيما يتعلق بمسألة الاستقرار الاستراتيجي التي أثارها الممثل الدائم للصين، أكد الرئيس أوباما منذ فترة ليست بالقصيرة أن الولايات المتحدة ملتزمة بعلاقة الاستقرار الاستراتيجي مع الصين وتدعم الحوار بشأن السياسة النووية الرامية إلى تعزيز علاقة أمنية أكثر استقراراً ومرونة وانفتاحاً مع الصين. ويتيح إيجاد فهم مشترك لمعنى الاستقرار الاستراتيجي في السياق المتعدد الأطراف إطاراً فكرياً لإدارة المخاطر المرتبطة بمنظومات الأسلحة القادرة على تحقيق آثار استراتيجية. ويجب أن تستند قدرتنا على الاضطلاع الناجع بإدارة المخاطر والاختلافات في هذا المجال إلى هذا الإطار.

وفيما يتعلق بمسألة الدفاع المضاد للقذائف التسيارية، أود فقط أن أقول إن برامج الولايات المتحدة في مجال الدفاع المضاد للقذائف التسيارية هي برامج دفاعية بطبيعتها. وتظل الولايات المتحدة صريحة وشفافة مع الصين وروسيا بشأن الأسباب التي تجعل برامجنا المخطط لها في مجال الدفاع المضاد للقذائف لا تمثل تهديداً للأمن الاستراتيجي للصين وروسيا. وقد صممت برامج الولايات المتحدة في مجال الدفاع المضاد للقذائف التسيارية واستحدثت لمواجهة تهديدات بسيطة نسبياً من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران وليس لمواجهة القذائف التسيارية الروسية أو الصينية العابرة للقارات والتي تمتلك تدابير مضادة متطورة.

وتندرج عملياتنا الإقليمية لنشر دفاعاتنا المضادة للقذائف في إطار الاستجابة للخطر الذي يهدد السلام واستقرار حلفائنا وشركائنا ووطننا بسبب انتشار القذائف التسيارية الفتاكة التي تزداد تطوراً ويحتمل أن تكون مزودة بأسلحة دمار شامل. وقد صممت هذه الدفاعات الإقليمية المضادة للقذائف لمواجهة التهديدات التي تشكلها قذائف تسيارية ونووية محددة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولن تؤثر على الردع الاستراتيجي لروسيا أو الصين أو تسبب عدم الاستقرار. وعوضاً عن ذلك، تعزز برامج الولايات المتحدة في مجال الدفاع المضاد للقذائف الاستقرار الإقليمي عن طريق التصدي للقوة الجبرية للقذائف التسيارية، ولا سيما تلك التي يحتمل أن تكون مسلحة بأسلحة دمار شامل. ورداً على التهديد الذي وجهته كوريا الشمالية، شرعت الولايات المتحدة وجمهورية كوريا في مطلع شباط/فبراير في إجراء مشاورات رسمية بشأن جدوى نشر نظام الدفاع الصاروخي على ارتفاع عال في جمهورية كوريا كتدبير يرمي إلى تحسين وضع الدفاع المضاد للقذائف الصواريخ في الحلف القائم بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا. واستناداً إلى هذه المشاورات المشتركة، أصدرت الولايات المتحدة وجمهورية كوريا قراراً للحلف في ٨ تموز/يوليه لنشر نظام "الدفاع الصاروخي على ارتفاع عال" في جمهورية كوريا كتدبير دفاعي بحت لحماية أمن جمهورية كوريا وشعبها من الهجمات المسلحة وحمية القوات العسكرية للحلف من أسلحة الدمار الشامل والتهديدات بالقذائف التسيارية من جانب كوريا الشمالية.

وسنواصل اتخاذ خطوات حذرة لمواجهة هذه التهديدات. وينبغي لروسيا والصين أن تركزا على التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٧٠ (٢٠١٦) من أجل الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للعودة إلى مفاوضات ذات مصداقية بشأن نزع السلاح النووي.

وأود فقط أن أعلق على برنامج "أيجيس آشور". وتحتل المواقع المنتشرة في رومانيا وبولندا أفضل الأماكن التي تتيح الدفاع عن منظمة حلف شمال الأطلسي وأوروبا ضد مخاطر القذائف القادمة من خارج المنطقة الأوروبية - الأطلسية. وما نحن الآن بصدد فعله هو في الأساس عين ما قلنا بأننا سنفعله. وقد قرر الحلف تطوير قدرات منظمة حلف شمال الأطلسي الدفاعية المضادة للقذائف في مؤتمر قمة لشبونة المنعقد في عام ٢٠١٠، وقد تسنى بناء المنظومة بطريقة شفافة منذ ذلك الحين. وبغية تعزيز الثقة، فقد كانت الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي ولا تزالان واضحتين وصریحتين بشأن قدرات هذه المنظومة.

والنقطة الأخيرة التي سأتناولها، سيادة الرئيس، تتمثل في العودة إلى الحديث عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأود أن أتأكد من أن حكومتي أعلنت هنا إدارتها القوية لتجارب إطلاق القذائف التي أجرتها كوريا الشمالية في ١٩ تموز/يوليه الماضي وفي الآونة الأخيرة والتي انتهكت قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تحظر صراحة عمليات الإطلاق التي تنفذها كوريا الشمالية باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. ولن تؤدي هذه الاستفزات إلا إلى زيادة تصميم المجتمع الدولي على مواجهة الأنشطة المحظورة التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بوسائل منها تنفيذ الجزاءات الحالية التي يفرضها مجلس الأمن. وتطالب قرارات مجلس الأمن المتعددة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعليق جميع الأنشطة المتصلة ببرامجها المتعلقة بالقذائف التسيارية.

ونعتمز إثارة شواغلنا في الأمم المتحدة لتعزيز التصميم الدولي على مساءلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن هذه الأعمال الاستفزازية التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ولا يزال التزامنا بالدفاع عن حلفائنا، بمن فيهم جمهورية كوريا واليابان، في مواجهة هذه التهديدات التزاماً صارماً. ولا نزال على استعداد للعمل مع حلفائنا وشركائنا في جميع أنحاء العالم للتصدي لاستفزات أخرى من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكذلك للدفاع عن أنفسنا وحلفائنا ضد أي هجوم. وندعو كوريا الشمالية إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات تزيد من حدة التوترات في المنطقة، والتركيز عوضاً عن ذلك على اتخاذ خطوات ملموسة من أجل الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها الدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد كيم إين - شول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، أود أن أنضم إلى الزملاء الآخرين في الترحيب بالسفيرة الجديدة لجنوب أفريقيا. ونحن نتطلع إلى العمل بشكل وثيق معها.

وإذا لم تخيّي الذاكرة، فقد أشار عدد من البلدان في ٢٨ حزيران/يونيه، وهو آخر جلسة عامة تعقدتها هذه الهيئة يوم الثلاثاء من حزيران/يونيه، إلى السلوك غير المقبول لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. بيد أنهم فعلوا ذلك مرة أخرى في ١٩ تموز/يوليه. ولذلك، لا يسعني إلا أن أدين بأشد العبارات عمليات الإطلاق المتتالية للقذائف من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهي تشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعمالاً استفزازية تهدد السلم والأمن في المنطقة، ويجب أن تتوقف فوراً. ولذلك، نعتقد أن المجتمع الدولي يتحد الآن ويجب عليه أن يقف متحداً لوضع حد لهذه الاستفزات من خلال تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتتخذ جمهورية كوريا، من جانبها، وستتخذ مستقبلاً جميع التدابير المبررة والمشروعة، بما فيها التدابير العسكرية الدفاعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على بيانه. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ وأعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جو تشول - سو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، لم أكن أعتزم أخذ الكلمة اليوم، ولكن بالنظر إلى ما استمعنا إليه للتو من حجج مشوهة ومزاعم لا أساس لها من الصحة بشأن الأنشطة العسكرية التي تنفذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنني أود ممارسة حق الرد في هذا الصدد.

واسمحوا لي أولاً أن أوضح موقفنا فيما يتعلق بالملاحظات التي أبداها سفير المملكة المتحدة. وقد أشار رئيس الوزراء البريطاني، في منتصف تموز/يوليه، إلى ما يسمى بالتهديد النووي المحتمل من دول مثل الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية قبل التصويت في البرلمان على خطة بناء أحدث غواصة نووية استراتيجية. وقد أوضحت وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية موقفها من هذا الموضوع، ولذلك اسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى هذه المسألة. ومن المؤسف بشدة أن تقدم المملكة المتحدة أعذاراً لبناء غواصة نووية عن طريق إدانة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تقع على بعد آلاف الكيلومترات من المملكة المتحدة. وقد دخلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حرب ضد المملكة المتحدة في خمسينيات القرن الماضي - لأن المملكة المتحدة أرسلت قوات للمشاركة في الحرب الكورية - ولكن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تعتبرها عدواً، حيث أقام البلدان علاقات دبلوماسية على أساس الاحترام المتبادل والمساواة. ولذلك لا تنظر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الأسلحة النووية للمملكة المتحدة على أنها تهديد لها، وعليه، فالمملكة المتحدة ليست بحاجة إلى اعتبار الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديداً مباشراً للمملكة المتحدة.

وإذا كانت المملكة المتحدة بحاجة إلى أسلحة نووية لحماية أحيائها الحالية والمقبلة أو بحاجة إلى ما تبرر به عقيدتها النووية، فبإمكانها فعل ذلك دون التشكيك في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلى النقيض مما ذكره سفير المملكة المتحدة، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمتلك أيضاً رادعاً نووياً للدفاع عن نفسها - من التهديد الشديد والمحتمل بشن حرب النووية من جانب الولايات المتحدة. ولذلك، وكما أوضحت بالفعل عدة مرات في هذه القاعة، ستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعزيز ردعها النووي للدفاع عن النفس بهدف حماية سيادة البلد والحقوق الحيوية للأمة.

واسمحوا لي أيضاً أن أتطرق إلى النقاط التي أثارها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية فيما يتعلق بعملية إطلاق القذائف التي نفذها الجيش الشعبي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكلما جرت مناورات عسكرية أو نُفذ إطلاق للقذائف، كتدبير دفاعي عادل، تعتبر الولايات المتحدة وحلفائها ذلك انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة واستفزاً. ويجب على الولايات المتحدة أن تنظر إلى حقيقة أنها تشكل بأسلحتها النووية تهديداً كبيراً لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بعد أن نقلت إلى كوريا الجنوبية جميع أنواع الأصول الاستراتيجية. ويشكل تكديس الولايات المتحدة المتواصل للأسلحة وتدريباتها على الحرب النووية تهديدات حقيقية للسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وانتهاكاً صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وبمثل هذا استفزاً غير مسموح به ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتسعى الولايات المتحدة، باعتمادها سياسة عدائية لا تتوافق مع روح العصر تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فضلاً عن استراتيجياتها الرامية إلى الهيمنة على العالم، إلى تحويل شبه الجزيرة الكورية إلى مسرح حرب نووية حرارية، ومن ثم تنفيذ استراتيجيتها العدوانية المسماة "تحويل التركيز إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ" بجدية تامة. وقد قررت الولايات المتحدة رسمياً نشر نظام الدفاع الصاروخي على ارتفاع عال في كوريا الجنوبية لتحقيق هذا الهدف. وتسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على تفوقها العسكري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتحقيق طموحها في السيطرة على المنطقة من خلال تنظيم تدريبات عدوانية على الحرب، مع جعل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هدفها الرئيسي، ومضاعفة تكديس الأسلحة، وإنشاء كتلة عسكرية. وبسبب استعراض القوة هذا من جانب الولايات المتحدة، يتعرض السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة لتهديد شديد، وأصبح خطر نشوب حرب نووية حقيقة واقعة. ومثلما ذكر آنفاً، فلن تظل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أبداً متفجعاً سلبياً يراقب التحركات التي تقوم بها الولايات المتحدة لإغراق شبه الجزيرة في كارثة نووية، ولكنها ستتخذ تدابير مضادة أشد قوة للدفاع عن سيادة وكرامة البلد والأمة، وعن السلام في المنطقة وفي العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد شيندو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، يرحب وفد بلدي أيضاً بالسفيرة الجديدة لجنوب أفريقيا.

وأود أن أعرب عن تأييدي للبيانين اللذين أدلى بهما سفيرا الولايات المتحدة وجمهورية كوريا فيما يتعلق بإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً لقذائف تسيارية خلال عطلة مؤتمر نزع السلاح. وقد نفذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى سلسلة من عمليات إطلاق القذائف، بما في ذلك يوم ١٩ تموز/يوليه، وهو ما لا يشكل انتهاكاً واضحاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة فحسب، بما فيها القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، بل يشكل أيضاً استفزازات تقوض سلام وأمن المنطقة والمجتمع الدولي، بما في ذلك اليابان. ولذلك، فنحن ندين بشدة عمليات الإطلاق هذه ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتنال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والالتزامات الدولية الأخرى دون اتخاذ المزيد من الإجراءات الاستفزازية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل اليابان على بيانه وأعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد هرايز إسبانا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): سيادة الرئيس، تود إسبانيا أيضاً أن تعرب عن ترحيبها الحار بالسفيرة الجديد لجنوب أفريقيا، ونحن نتطلع إلى أن نقيم معها علاقة أساسها الثقة.

وأود أن أتكلم بإيجاز شديد بمقتضى مركز بلدي بوصفه الرئيس الحالي للجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن المعنية بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأود فقط أن أذكر بمسؤولية بلدي فيما يتعلق بهذه الولاية التي لا ترمي إلا إلى ضمان التنفيذ السليم لقرارات مجلس الأمن. ومرة أخرى، فليست لهذه الولاية صلة مباشرة بمسؤوليات فرادى البلدان التي تخضع للمساءلة عن وضع معين، بل إن ذلك يشكل مسألة متعددة الأطراف يشترك فيها المجتمع الدولي بأكمله. وعليه، فإن مسألة عدم الامتنال لقرارات مجلس الأمن هذه تتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وليس ببلدان أخرى كانت موضع اتهامات غير ملائمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير على بيانه. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ وأعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جو تشول - سو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر، سيادة الرئيس، على أخذ الكلمة مرة أخرى. وسأحاول الإيجاز قدر المستطاع، ولكن قبل أن أنتقل إلى النقطة التي أثارها بعض الوفود الآن، اسمحوا لي أن أنضم إلى زملاء الآخرين في الترحيب بسفيرة جنوب أفريقيا، وأن أؤكد لوفدها دعمنا وتعاوننا الكاملين في المستقبل.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى الملاحظات التي أبداها الوفدان الياباني والإسباني. وليست هذه هي المرة الأولى التي ترد فيها إشارات متكررة إلى ما يسمى بالأنشطة الاستفزازية التي تنفذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلى نحو ما ذكرت في الرد الذي قدمته في حزيران/يونيه الماضي، أود أن أطلب من البلدان التي تقف إلى جانب الولايات المتحدة، أن تتخذ، إن أمكن، موقفاً غير منحاز مع فهم واضح لطبيعة الوضع، وأن تساهم في ضمان السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي بقية العالم.

هناك بعض البلدان التي ترغب في الاستفادة من الوضع المتوتر في شبه الجزيرة الكورية من أجل تحقيق طموحاتها، ولا سيما لأغراض العسكرة والاستفادة أيضاً من تفاقم الوضع الخطير أصلاً في شبه الجزيرة الكورية. وأعتقد أن هذا النوع من الأنشطة أو التحركات لن يساهم في تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية. ولذلك، فمن المستحسن للغاية النظر في السبب الحقيقي - وأعني به السبب الجذري - للمشكلة في شبه الجزيرة الكورية، واتخاذ موقف غير متحيز من أجل المساهمة حقاً في استتباب السلم والأمن العالميين، بما في ذلك في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على بيانكم وأود أن أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد ماكونفيل (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيادة الرئيس، أن أبدأ كلمتي بالترحيب بسفيرة جنوب أفريقيا وهي تباشر مهمتها الجديدة.

سيادة الرئيس، أدلى وفدي أيضاً ببيان في ٢٨ حزيران/يونيه بشأن مسألة تجارب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإطلاق القذائف. وفي ضوء التجارب الأخرى التي نفذت في ١٩ تموز/يوليه، نود أن نعرب مرة أخرى عن قلقنا إزاء الاستراتيجية التي اعتمدها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأثرها على الأمن الإقليمي. ونحث على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل أستراليا على بيانه. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك.

وبهذا نختتم اجتماعنا لهذا اليوم. وستعقد جلستنا العامة الرسمية المقبلة يوم الخميس ٤ آب/أغسطس ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠، في قاعة المجلس. وكما ذكرت سابقاً، سنجتمع يوم الثلاثاء المقبل ٩ آب/أغسطس ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠، لعقد جلسة عامة غير رسمية في قاعة المجلس. وترفع هذه الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.